خالد بن عبدالرحمن الجبري
مدير مكتبة الأمير سلطان الخاصة

مصادر المعلومات

بين الإتاحة والتملك



لمحة عامة على مبدأ الاتاحة بدلا من التملك

ظلت المكتبات ردحا طويلا من الزمن تقدم عددا من الخدمات الأولية التي لا تتجاوز فتح أبواب المكتبة للقراءة وإعارة الكتب، ثم تطورت تلك الخدمات نتيجة لتنامي حجم الدور الملقى على عاتق المكتبات وأضيفت خدمات أخرى لم تكن معروفة من قبل كالإحاطة الجارية والتكشيف والاستخلاص وغيرها. وعندما غزت التقنية الحديثة قطاع المكتبات والمعلومات بشكل عام صحبت معها العديد من المفاهيم الجديدة وأحدثت تغييرات جذرية في كثير من الممارسات والوظائف التي تؤديها المكتبات والتي باتت راسخة عقودا متتالية ، فلم تعد المكتبة ذلك المستودع الذي يحرص القائمون عليه على زيادة رصيده من الكتب والمراجع العلمية التي لا يكاد يتجاوز فيها الحديث عن 10% ، بل أضحت المكتبة تقيم بمدى قدرتها على جلب المعلومات من شتى المصادر وفي أي وقت عن طريق ما يتوفر لديها من إمكانيات تقنية متطورة . وتنمية المجموعات كغيرها من العمليات الفنية في المكتبات شهدت كثيرا من التطور في المفهوم وفي الاجراءات، ولعل من أهم تلك التطورات ذلك التحول من التركيز على إقتناء مصادر المعلومات بأشكالها المختلفة، بمعنى آخر تملك أوعية المعلومات، إلى التركيز التدريجي على إتاحة تلك المصادر بطرق أخرى متعددة يأتي في مقدمتها الاتصال المباشر بمصادر المعلومات العالمية من خلال إتفاقيات يتم إبرامها بين المكتبة والمؤسسات المعلوماتية الأخرى. فالمكتبة في هذه الحالة لا تقتني مصدر المعلومات وتودعه ضمن مجموعاتها وإنما تقتني الحق أو الرخصة في استخدام ذلك المصدر . وبهذه الطريقة يتحقق هدف المكتبة وهو تيسير سبل الوصول الى المعلومات دون التقيد بما تشتمل عليه مجموعات المكتبة التي تتصف بالمحدودية مهما بلغت تلك المجموعات من ضخامة وتنوع.

العوامل المساعدة على تحقيق هذا المبدأ:

أولا: النشر الالكتروني

توالت التطورات في مجال تقنية المعلومات وتعددت الوسائل والطرق والوسائط المستخدمة في تخزين المعلومات واسترجاعها وتبادلها عبر شبكات الحاسب المحلية والإقليمية والدولية، وكان من أهم نتائج تلك التطورات هذا النمو المضطرد في مجال النشر الإلكتروني ، فعلى سبيل المثال كشفت إحدى الدراسات التي أجريت بين عامي 1985 - 1994 أن عدد قواعد المعلومات المتاحة بالاتصال المباشر يزداد بنسبة 28% في العام ، وأن عدد قواعد المعلومات المخزنة على أقراص مدمجة ينمو بنسبة 100% في العام ، بينما لا تتجاوز نسبة النمو في المطبوعات التقليدية عن 12 - 15% في العام ، وهو الأمر الذي دعت اليه بعض المبررات التي من أهمها ما يلي :

1. ان اللجوء الى مصادر المعلومات المحسبة قد يشكل حلا مثاليا للقضاء على مشكلة ضيق المكان المخصص لمصادر المعلومات التقليدية التي تعاني منها المكتبات نظرا لصغر حجم

الوسائط المحسبة وعظم ما تحتويه من معلومات .

2. تتيح مصادر المعلومات المحسبة الفرصة لاستخدامها من قبل عدد كبير من الباحثين أينما كانوا دونما اعتبار لحدود المكان أو الزمان .

3. سهولة التوزيع وسرعته علاوة على انتفاء مشكلة نفاد النسخ، فهي تحت الطلب في أي مكان وزمان ، فنسخة واحدة من الكتاب كافية للوصول الى ملايين القراء في أنحاء العالم وفي الوقت ذاته .

4. السهولة والمرونة في تحديث البيانات وإصدار الطبعات الجديدة على فترات مناسبة.

5. تعتمد مصادر المعلومات المحسبة على نظم آلية متطورة في التكشيف واسترجاع المعلومات تمكن الباحث من إجراء عمليات الربط بين الواصفات وتقييدها أو توسيع دائرة البحث وتضييقها بما يحقق نتائج مرضية. وهذا مالا يمكن تحقيقه باستخدام المصادر التقليدية.

6. يمكن إجراء عدد من العمليات كنتيجة لعملية واحدة باعتماد النظم الآلية في تخزين ومعالجة المعلومات، فمثلا بعد تخزين السجلات الببليوجرافية الخاصة بمصادر المعلومات المتوفرة في مكتبة ما يمكن استخراج قائمة ببليوجرافية وقائمة بأسماء المؤلفين وكشاف للعناوين وكذلك للناشرين وقائمة برؤوس الموضوعات .

7. قلة تكاليف النشر الإلكتروني للكتب وغيرها من مصادر المعلومات كما يتم في المكتبات توفير المبالغ التي تصرف في إجراءات التزويد والطلب والشحن والتجليد والترميم وكذلك تكاليف اشتراكات الدوريات واختصار الجهود التي تبذل في متابعتها، حيث يمكن دمج الاشتراك في عدد كبير من الدوريات كاملة النص على أقراص مدمجة. وتشكل الدوريات المطبوعة على وجه الخصوص إحدى المشكلات المالية المزمنة لأمناء المكتبات، إذ أن تكاليف الاشتراك فيها في ازدياد ملموس، كما أن معدل ما يصدر منها في نمو مستمر يقابله تقليص في بنود الصرف عليها عاما بعد عام ، ذلك ما دفع ببعض المكتبات البحثية في الولايات المتحدة إلى الغاء الاشتراك في دوريات تصل قيمتها الى 21 مليون دولار ما بين عام 1990 الى 1992.

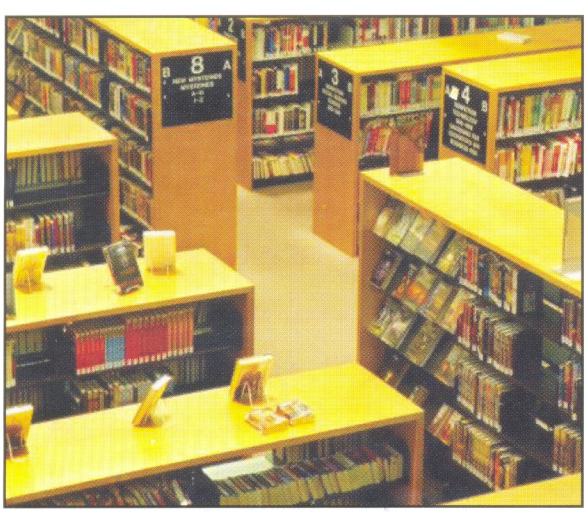
ومن جهة أخرى فإننا نلحظ أن التطور في مجال تقنية المعلومات قد مر بثلاث مراحل متداخلة يمكن إيجازها فيما يلي:

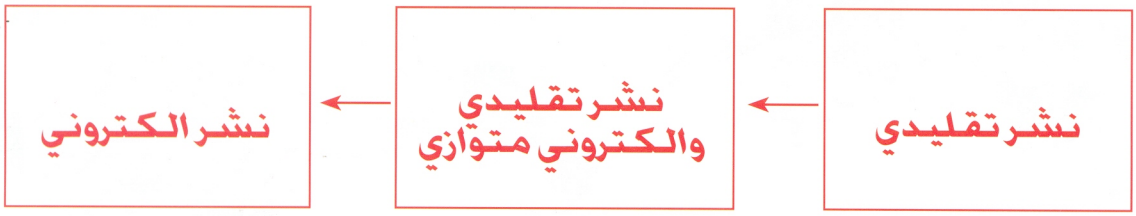
المرحلة الأولى: وهي مرحلة الطباعة التقليدية الورقية لنشر الكتب والدوريات وغيرها من مصادر المعلومات الورقية.

المرحلة الثانية: وفي هذه المرحلة كانت بدايات النشر الالكتروني حيث ظهرت مشروعات تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي الى الشكل الإلكتروني . ولقد ساهمت تقنية الأقراص الضوئية في دعم هذا التوجه حيث تسابقت العديد من دور النشر العالمية في مضمار النشر الإلكتروني الذي لاقى رواجا واستحسانا من قبل المؤسسات الثقافية والباحثين على حد سواء . ومن أهم تلك الأعمال العلمية التي تم تحويلها من الشكل الورقي الى الآلي على سبيل المثال: الموسوعة البريطانية Britannica، قاموس أكسفورد Oxford English Dictionary، الكتب المطبوعة المتاحة Books In Print، موسوعة علوم المكتبات والمعلومات Encyclopedia of Library and Information Sciences ، كتاب حقائق العالم World Factbook.

المرحلة الثالثة: بدأ في هذه المرحلة نشر المعلومات إلكترونيا فقط دون أن يكون لمصدر المعلومات أصلا ورقيا . وفي الغالب، فان ما نجده متاحا على شبكة الانترنت خير شاهد على هذه المرحلة.

أصبح من الصعب في هذا الوقت على أمناء المكتبات توفير جميع ما يحتاجه المستفيدون من مصادر معلومات في الشكل المطبوع





في ظل هذه الظروف أصبح من الصعب على أمناء المكتبات توفير جميع ما يحتاجه المستفيدون من مصادر معلومات في الشكل المطبوع ، علاوة على ميل كثير من الباحثين والقراء الشباب الى مصادر المعلومات الإلكترونية حتى مع توفر نسخا مطبوعة منها أكثر شمولا، لما لها من إمكانات بحث متطورة وجاذبية تتفوق بها على المصادر التقليدية. فقد نشرت المجلة الطبية البريطانية (BMJ) أن حوالي 40% من (20.000) زائر أسبوعي لموقع المجلة على الانترنت نادرا ما يشاهدون النسخة الورقية أو أنهم لا يشاهدونها على الاطلاق.

ثانيا: الانترنت وامكاناتها وخدماتها

أ – الخدمة المرجعية :

لقد أضافت الانترنت رافدا آخر وأداة فعالة للخدمة المرجعية، وبرز من خلالها العديد من المواقع الهامة لموظف الخدمة المرجعية التي تتيح ثروة هائلة من مصادر المعلومات المرجعية، علاوة على مصادر المعلومات كاملة النص Full text. وتتميز تلك المواقع بامكانية الرد على الأسئلة المرجعية بعد تعبئة النموذج المخصص لذلك عبر البريد الإلكتروني في أسرع وقت ممكن ، مثل موقع مكتبة الإنترنت العامة Internet Public Library، وموقع الخبراء All Experts ،

ب – البث الانتقائي للمعلومات

تقوم بعض المؤسسات والهيئات العلمية والتجارية بارسال نشرات احاطة بصفة دورية الى كافة المستفيدين من ذوي الاختصاص تتضمن اخر المستجدات والأخبار والمعلومات. وتتوفر من خلال الانترنت مئات المواقع التي تقدم مثل هذه الخدمة الى المستفيدين. وتتفاوت تلك المواقع في موضوعاتها وطرق عرضها للخدمة، حيث نجد منها ما يتناول الموضوعات العلمية والبحثية أو الطبية أو التقنية والفنية أو الهوايات والأخبار وغيرها ، ومنها ما يقدم الخدمة مجانا بينما بعضها يفرض رسوما دورية . ومن أفضل تلك المواقع High Beam Research. الذي بلغ مجموع محتوياته (32) مليون وثيقة، ويقوم بتزويد المشتركين فيه بالمعلومات الحديثة في حقول اهتماماتهم بشكل مستمر وبدون مقابل. ويقدم موقع Infobeat معلومات يومية عن البورصة والأخبار الى أكثر من 2.5 مليون مشترك حول العالم حيث يقوم بارسال أكثر من 30 مليون رسالة اسبوعيا بناء على المعطيات المخزنة في ملف الاهتمامات الخاص بكل مشترك. ومن المواقع العربية التي تقدم هذه الخدمة : موقع Ask Zad التابع لشركة المعلومات العربية Arabia- Inform .

ج – خدمة إيصال الوثائق:

من المعتاد أن تقدم هذه الخدمة مقابل رسوم تدفع ببطاقة الائتمان أو غيرها من وسائل الدفع التي من الممكن الاتفاق عليها بين المستفيد ومزود الخدمة . ولقد برزت هذه الخدمة نتيجة لرغبة المؤسسات المعلوماتية في الاستفادة – قدر الإمكان – مما يتوفر لديها من مواد المعلومات المختلفة ، خاصة أن بعضا من تلك المواد قد يصعب الحصول عليها أو أن تكون غير متوفرة بشكل كاف. وتشكل العوائد المادية التي يتم تحصيلها موردا هاما في موازنات تلك المؤسسات. ولقد ساهمت شبكة الانترنت في تطوير تلك الخدمة و انتشارها على المستوى العالمي و تيسير سبل الاستفادة منها. ومن أشهر المواقع التي توفر هذه الخدمة الموقع الخاص بقاعدة UnCover التي تحتوي على تكشيف لأكثر من 18.000 دورية علمية منذ عام 1989 وحتى الآن. والجدير بالذكر أن نشاط هذه النوعية من الخدمات يتعدى الاستعانة بالمكتبات لجلب مواد المعلومات المطلوبة إلى الاتصال بالناشرين أو الهيئات المهنية أو اللجان الرسمية أو منظمي المؤتمرات أو غيرها من المصادر التي يتوقع أن يتوفر لديها المعلومات المطلوبة . ويساهم الموقع الخاص بشبكة توصيل الوثائق Document Delivery Network في تسهيل مهمة الباحث في ايجاد مقدم الخدمة المناسب من خلال استعراض القائمة الموضوعية التي تضم 62 تخصصا وتحت كل منها سرد بالمؤسسات التي تمارس هذا النشاط أو من خلال البحث في القائمة المرتبة حسب دول العالم .

د – الاعارة التعاونية :

عندما يتم تشكيل هذا النوع من التعاول وهو الاعارة بين المكتبات (Interlibrary Loan ILL) فان المستفيد يستطيع البحث في فهارس المكتبات الأخرى عبر أي نقطة اتصال بشبكة الانترنت تتوفرة لدى أقرب مكتبة اليه ، ومن ثم يمكنه طلب



مواد المعلومات التي وقع اختياره عليها من خلال القناة نفسها بعد أن يتم تعبئة حقول النموذج الخاص بالاعارة التبادلية وارساله آليا الى المكتبة المالكة للمادة المطلوبة حيث تقوم بدورها في ارسال تلك المادة الى المكتبة المستعيرة ، التي تقوم باعارتها الى الباحث وفقا لقوانين الاعارة المتفق عليها بين تلك المكتبات المتعاونة . ومن أفضل الأمثلة الحية على هذا النوع من التعاون ذلك المشروع الذي يضم (6.928) مكتبة ومركز معلومات على مستوى العالم وهو منظومة OCLC الذي يقدم خلال العام الواحد حوالي سبعة ملايين عملية اعارة.

هـ - خدمة البحث المباشر :

يعد البعض من الباحثين أن شبكة الإنترنت تمثل لهم المصدر الأول للمعلومات ، بينما يراها اخرون منافسا قويا للمكتبة.

والانترنت عالم فسيح مليء بالمعلومات المتنوعة يبحر من خلاله الباحث ليجد ضالته أينما كانت دون عناء ، حيث يتوفر بين أرجائها العديد من محركات البحث والأدلة التي ساهمت في تيسير مهمة البحث عن المعلومة ، ومن أشهرها (ياهو) Yahoo و" التافيستا " AltaVista و " انفوسيك " Infoseek و (أين) Ayna وغيرها .

ثالثا: ادراك أهمية المعلومات الالكترونية وضرورة التعامل معها والاستفادة منها للمستفيدين وأمناء المكتبات

إن التوجه نحو المعلومات الإلكترونية جاء متسقا مع ذلك السباق المحموم نحو التطبيق الرقمي في النشاط الانساني

كافة، فأصبح الفرد سواء كان طالبا أو مدرسا أو موظفا يفضل التعامل مع المعلومات في شكلها الإلكتروني ودون الحاجة إلى الانتقال أو المرور باالاجراءات الروتينية المتبعة في إعارة مصادر المعلومات في المكتبات. كما أن تفوق الشكل الإلكتروني في بعض الخصائص الفنية جعلت منه مطلبا ملحا لدى الكثيرين. هذا الواقع يمثل تحدياً للمكتبات فإما مواكبة متطلبات العصر أو التأخر عنه وبالتالي فإن إقبال المستفيدين على ما تحتويه المكتبة بين جدرانها سوف يبدأ تدريجيا بالتضاؤل في مقابل زيادة الإقبال على مؤسسات المعلومات الإلكترونية التي تتيح الوصول إلى المعلومات العالمية.

رابعا: التطور في مجالات الحاسب الآلي ونظم الاتصال عن بعد

شهد مجال الحاسب الآلي والاتصالات قفزات تطويرية تجاوزت مثيلاتها في المجالات الأخرى. وقد شملت هذه التطورات نواحي صناعة الأجهزة الرئيسة وملحقاتها، وكذلك نواحي البرمجة ونظم المعلومات المتكاملة. أما الاتصالات فقد فاق تطورها جميع التوقعات وشملت جميع الميادين ومنها ميدان المكتبات والمعلومات.

نظرا للتطورات المعاصرة في بث المعلومات وظهور أشكال النسخ المصغرة والنشر الإلكتروني وتطوراته وتوافر الوسائل الكفيلة بنسخ وبث المعلومات والوثائق بسرعة وسهولة فقد اصبح الوضع اكثر تعقيدا في مجال حفظ حقوق الملكية .

خامسا: ظهور العديد من مؤسسات المعلومات الخاصة والعامة والتي تقدم خدمات معلوماتية متطورة

ظهر على الساحة عدد كبير من المؤسسات الحكومية والخاصة التي تتخذ من المعلومات بضاعة لها، كما أن عامل الربحية في هذا المجال زاد من حدة التنافس وهو ما يوفر البيئة الخصبة للتطوير الكمي والنوعي في الخدمات المعلوماتية المقدمة لصالح المستهلك النهائي وهو جمهور المستفيدين.

سادسا: مجموعة من التحديات التي تواجه المكتبات

تشكل الزيادة الكبيرة في عدد الباحثين، وتنامي الطلب على المعلومات، علاوة على وجود ذلك الفيضان المعلوماتي الذي تصعب السيطرة عليه، تقليص النسب المالية المخصصة للمكتبات ، وما يقابلها من إرتفاع في أسعار مصادر المعلومات ، والنقص في أعداد الموظفين المؤهلين للتعامل مع التقنيات الحديثة؛ كل ذلك يشكل مجموعة من التحديات التي يجب على المكتبات التعامل معها واحتوائها.

تنمية المجموعات ومسألة الاتاحة:

أن التطور التقني في مجال المكتبات والمعلومات قد القى بظلاله على جميع العمليات الإدارية والفنية في المكتبات، بل وحتى أوعية المعلومات نفسها قد نالها هذا التطور، فالعصر الإلكتروني يمهد لان تصبح الحدود غائمة بين هذه الأوعية، فما يمكن أن نفرق به اليوم بين الدورية والمرجع والكتاب والمقال والأطروحة قد لا نستطيعه غدا، حين تصبح النصوص الكاملة على الشبكات، وقد يصبح الأمر في النهاية مجرد عمل فكري ينسب لفرد أو عدة أفراد أو هيئة دون الدخول في التفاصيل عن كون الملف أطروحة أو تقرير أو مقال في دورية أو عمل في مؤتمر. ويتطلب هذا الأمر من المكتبات التعرف على قدراتها في التحول الهيكلي والتكيف المستقبلي مع تقنية المعلومات الإلكترونية التي تعتمد على الاتصالات اكثر من اعتمادها على مصادرها الداخلية وقدراتها المحلية المتاحة.

ولقد برزت قضية الملكية أو الاتاحة، مع العصر المعلوماتي وبعبارات أخرى هل الأفضل للمكتبة أن تملك المعلومات (الوثائق الأصلية)، أم الأفضل لها الوصول للمعلومات، برزت هذه القضية في نهاية الثمانينيات، ولان الإجابة في جميع الحالات سوف تترك تأثيرا مباشرا على كم ونوعية المجموعات التي تقتنيها المكتبات، فانه لا تبدو أن هناك حلولا جاهزة قدمها الخبراء في المجال.

وقد أشار ريتشارد دوجنارو في صحيفة كريستيان ساينس

مونيتور بان المكتبات البحثية في العقد القادم أو العقدين القادمين سوف تتجه بقوة وسرعة نحو نظام جديد لا يتركز على ما تملكه فوق رفوفها، ولكن على قدرتها إلى الوصول لمعلومات أخرى، وقال، أن هذا التطور الذي يعتمد على القدرات الاتصالية اكثر من اعتماده على الملكية يتطلب مزيدا من التعاون بين المكتبات، فيما يشار أيضا إلى أن هذا التحول قد بدأت سماته في نهاية الثمانينيات حين اصبح الفهرس المباشر المتاح للجمهور حقيقة تتكاثر بسرعة، بالإضافة إلى انتشار قواعد المعلومات المباشرة والأقراص الضوئية، ومن ثم بدا الاتجاه نحو الوصول لمقالات الدوريات ذات النصوص الكاملة من خلال منتجي قواعد المعلومات الخاصة بذلك، مما يعني أننا لسنا في حاجة إلى اقتناء كل ما كنا نقتنيه من قبل.

ولا ينظر للوصول للمعلومات على أنها مجرد خدمة فقط، بل يمتد الاعتماد في هذا الوصول على طباعة المواد والوثائق عن طريق الوصول والاحتفاظ بها سواء في شكل إلكتروني، أو مطبوع، مما يمكن معه الإسهام في تنمية مجموعات المكتبة.

ومن ناحية أخرى، فان الوصول المباشر قد يرهق موازنة المكتبة مما ينعكس سلباً على نسبة نمو المجموعات المكتبية، ويبدو لزاما أن يكون هناك نوع من التوازن بين تنمية المجموعات وبين الوصول لهذه المعلومات عن طريق الاتصال المباشر , هذا التوازن يمكن تحقيقه عن طريق استمرار الاقتناء في المواد التي يكثر الطلب عليها من قبل المستفيدين وكذلك المصادر ذات العلاقة بالبيئة المحلية. وأن تسعى المكتبة بالمقابل الى الاتاحة عن طريق الاتصال للمصادر ذات الاستخدام القليل في المكتبة ، وكذلك مصادر المعلومات المتاحة مجانا على الإنترنت، والمصادر المتاحة برسوم أقل من نسختها المطبوعة مثل بعض الدوريات الإلكترونية، ويتطلب ذلك مزيدا من الدراسات الببليوجرافية ودراسات الإفادة من الوثائق التي تملكها المكتبة .

إن عدم تحقيق هذا التوازن الذي تمت الإشارة إليه، يصيب المكتبة بالعديد من الآفات، وفي هذا الصدد يذكر جوهنر (أن تخفيض القوة الشرائية يعمل على تناقص المجموعات داخل الدولة ويفقد المجموعة الوطنية العمق والثراء المطلوبين). وفي مسح لمجموعة المكتبات البحثية اشتركت فيه 109 مكتبات، قالت 89 مكتبة (82% منها) بأنهم يطورون سياسات وخدمات تركز على الوصول اكثر ملكية، مما يمثل نوعا من التحول في هذه المؤسسات، والذي سيؤثر على أنشطتها وأعمالها، ويعود السبب في ذلك إلى الرغبة في الانسجام مع عصر المعلومات .

وبناء على ما سبق فان على المكتبة أن لا تختار فقط مجموعتها المحورية Core Collection بل عليها أن تختار مصادر الاتاحة أيضا Core Access، ولكن وفق سياسة حديثة تأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات التي تفرضها طبيعة المصادر الإلكترونية ، فعلى سبيل المثال لا بد من التحقق من فعالية موردي نظم المعلومات في تقديم الدعم الفني المناسب والمستمر.

وأخيرا، يتوقع الباحثون بأن مقتنيات المكتبة ستضم خليطا من الملكية والاتاحة وذلك حسب النسب التقريبية التالية:

نوع المكتبة	الملكية	الاتاحة
العامة والمدرسية	70%	30%
المكتبات البحثية	40%	60%
المتخصصة	20%	80%

تطبيق مبدأ الاتاحة:

يمكن بيان أشكال النشاطات التي يمكن أن تقوم بها المكتبات لتطبيق هذا المبدأ فيما يلي :-

1 - الاشتراك في قواعد المعلومات التي تتيحها مؤسسات المعلومات المحلية أو الدولية.

2 - إتاحة خدمات الإنترنت لجمهور المستفيدين.

3 - الدخول في تكتلات أو اتحادات مكتبية Consortium، حيث يمكن أن تقوم مجموعة من المكتبات في الاشتراك في مجموعة محددة من قواعد المعلومات وتحمل تكاليف الاستفادة منها تعاونيا.

4 - يمكن لمجموعة من المكتبات القيام بعملية ضبط تعاوني لمجموعة الدوريات بها ووضعها على قاعدة معلومات بحيث يمكن إتاحتها للمستفيدين أو بشكل تجاري وربط خدمة توصيل وثائق بها .

5 - الانضمام إلى برنامج الإعارة التعاونية والاستفادة من مجموعات المكتبات الأخرى.

اقتصاديات الاتاحة والتملك:

من الأمور الاقتصادية التي ألقت بثقلها على كاهل موازنة المكتبة ذلك النمو المتزايد في أسعار مصادر المعلومات وكذلك النمو المضطرد في حجم ما ينشر بأشكاله المادية المختلفة، ويقابل ذلك طلبات ملحة من قبل المستفيدين للتزود بالمعلومات البحثية والمتخصصة، وهنا يبرز الإشكال هل تعتبر الاتاحة هي البديل المناسب والقوي في ظل تناقص المجموعات وتناقص الموازنات أيضا، وتناقص الموازنات هنا يعني عدم القدرة على شراء ما كان يمكن شراؤه من قبل.

بالنظر إلى بنود الصرف في ميزانية المكتبات -بعد استبعاد مرتبات الموظفين- فإننا يمكن أن نميز بين مايلي:
بالنسبة لمبدأ التملك فإنه ينطوي على عدد من روافد التكلفة ومن أهمها ما يلي:
1. قيمة شراء مصادر المعلومات
2. الاجراءات الادارية من اختيار واقتناء وفهرسة وتصنيف وتكشيف وترفيف... الخ.
3. تجهيز المكان والتخزين والصيانة

أما مبدأ الاتاحة فيتطلب عند تطبيقه التكاليف التالية:
1. أجهزة حاسب آلي وملحقاتها وبرامج.
2. رسوم قواعد المعلومات وتشمل رسوم الاشتراك والبحث والتحميل والطباعة من القاعدة إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية.
3. أجور الاتصالات.
4. أجور إرسال الوثائق بالبريد أو الفاكس إذا لم يستخدم البريد الالكتروني.
5. أجور التدريب على استخدام تقنيات الاتاحة.
6. أجور الصيانة الدورية للأجهزة والبرامج.

المكتبات البحثية في العقد القادم أو العقدين القادمين سوف تتجه بقوة وسرعة نحو نظام جديد لا يتركز على ما تملكه فوق رفوفها، ولكن على قدرتها إلى الوصول لمعلومات أخرى

حقوق الملكية الفكرية في ظل مبدأ الاتاحة:

نظرا للتطورات المعاصرة في بث المعلومات وظهور أشكال النسخ المصغرة والنشر الإلكتروني وتطوراته وتوافر الوسائل الكفيلة بنسخ وبث المعلومات والوثائق بسرعة وسهولة فقد اصبح الوضع اكثر تعقيدا في مجال حفظ حقوق الملكية . فالأشخاص الذين يريدون الحصول على المعرفة يطالبون أن يكون لهم الحق في استخدام هذه الوسائل الجديدة في الحصول على مصادر المعلومات التي تلبي احتياجاتهم, كذلك فان منتجي هذه المعلومات كالمؤلفين والناشرين يطالبون بحقوقهم في التعويض عن استخدام المواد التي يملكونها، ويشعر البعض بان هناك انتهاكا مستمرا لحقوقهم طبقا لقانون حق التأليف .
وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتفاظ بالمواد في أشكالها الإلكترونية سيتيح للمستفيدين الوصول الإلكتروني لها في أي مكان وليس في المكتبة وحدها. وهذا أيضا يحتاج إلى تشريعات. فحين نقوم بتوصيل المواد إلى القراء إلكترونيا فأننا في الواقع نقدم لهم هذه المواد، وفي هذه الناحية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حقوق التأليف.

لقد أصبحت قضية حقوق النشر تحمل الكثير من المشكلات مثل السرقات العلمية أو الأدبية أو التجارية، بسبب عدم وجود قوانين حقوق موحدة وصعوبة تطبيق هذه القوانين بصورة فاعلة. فسرقة البرمجيات على مستوى الفردي أو الدولي منتشرة بكثرة. وكانت إحدى مشكلات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين هي استخدام الصين للكثير من البرمجيات الأمريكية وإعادة إصدارها دون دفع ثمن شراء حق إعادة الإصدار من أصحابها الأصليين. وتعاني من هذه المشكلة أوساط أخرى مثل التسجيلات الصوتية وأشرطة الفيديو, وطبع الكتب وغير ذلك.

الرقابة بين الملكية والاتاحة

لا تزال مسألة الرقابة على ما ينشر وما يتم توزيعه من الأمور الهامة والحساسة التي من أجلها تسعى كثير من الدول الى فرض النظم واللوائح والعقوبات للحد من التجاوزات التي يمكن ان يمارسها بعض الأفراد أو المؤسسات ، ويحدث نتيجتها الإخلال بالقيم والمبادئ أو أمن المجتمع ككل.

ويمكن القول بأن سلطة الرقابة على الانتاج الفكري كانت تطبق بشكل واسع وناجح عندما كان الانتاج الفكري يمر بمراحل تقليدية يمكن من خلالها ترشيح ما يتوافق مع السياسات

الرقابية المعمول بها ، ولكن بعد أن غزت تقنيات المعلومات الحديثة جميع مراحل إنتاج المعلومات – بل ألغتها تماما – بدأت مسألة الرقابة في الانحسار التدريجي وأصبح من الصعب ملاحقة كل ما ينشر والتحقق من صلاحيته، فلم يعد هناك وسيطاً بين منتج المعلومة ومتلقيها.

الاتاحة والتملك بين المستفيد وأمين المكتبة:

لمعرفة رأي المستفيدين وأمناء المكتبات ومدى تفضيلهم لمبدأ الاتاحة أو التملك فان ذلك يتطلب القيام ببحث مسحي للحكم في هذه المسألة ، كما أن الأمر يحتاج إلى دراسة واقع يتم فيه تطبيق المبدأين السابقين للقيام بعملية المقارنة والتحليل ومن ثم الوصول إلى النتائج .

ويمكن في هذا الصدد إستعراض بعض النتائج التي خلص إليها الأستاذ الدكتور سالم السالم في الدراسة التي أجراها على الخدمات المعلوماتية التي تقدمها الإدارة العامة لخدمات المعلومات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومنها:

حكم المستفيد على استحقاق الخدمة للجهد والوقت المبذولين	عدد المستفيدين	النسبة المئوية
نعم	101	84.2%
لا	صفر	صفر
لا أعلم	19	15.8%
المجموع	120	100%

فائدة المعلومات المسترجعة	عدد المستفيدين	النسبة المئوية
مفيدة جداً	53	44.2%
مفيدة	59	49.2%
غير مفيدة	8	6.6%
المجموع	120	100%

إمكانية استخدام خدمات المعلومات في المستقبل	عدد المستفيدين	النسبة المئوية
نعم	120	100%
لا	صفر	صفر
المجموع	120	100%

لقد أصبحت قضية حقوق النشر تحمل الكثير من المشكلات مثل السرقات العلمية أو الأدبية أو التجارية، بسبب عدم وجود قوانين حقوق موحدة وصعوبة تطبيق هذه القوانين بصورة فاعلة.

مزايا وعيوب الاتاحة مقابل التملك:

المزايا:

1. خفض التكاليف وهو نتاج تقلص ميزانيات المكتبات.
2. سرعة الوصول إلى المعلومات المطلوبة.
3. حداثة المعلومات المتاحة مقارنة بالمطبوع.
4. الانفتاح على المعلومات العالمية وتجاوز نطاق مبنى المكتبة.
5. يعد حلا لمشكلة ضيق المكان في المكتبات.

العيوب:

1. هناك الكثير من مصادر المعلومات التقليدية
2. لا يزال الكثير من أفراد المجتمع ليس لديهم الوعي الكافي والتدريب اللازم
3. التقنيات المستخدمة في الحفظ والاسترجاع عرضة للتطوير المستمر مما يحتم على المكتبة ملاحقة تلك التطورات المكلفة مادياً.
4. مسألة حقوق الملكية الفكرية والرقابة لم يتم السيطرة عليها بعد.